الأمم المتحدة

A/HRC/S-17/L.1

الجمعية العامة

Distr.: Limited
18 August 2011
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الاستثنائية السابعة عشرة

٢٢ آب/أغسطس ٢٠١١

بولندا: مشروع قرار

دإ-١٧/ ...
الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة وبقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦،

وإذ يشير إلى قرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٦ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ترسل بصورة عاجلة بعثة إلى الجمهورية العربية السورية للتحقيق في جميع الانتهاكات المدَّعاة لقانون حقوق الإنسان الدولي،

وإذ يشير أيضاً إلى البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ الذي أعرب فيه المجلس عن قلقه البالغ إزاء تدهور الوضع في الجمهورية العربية السورية وأدان انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية على نطاق واسع كما أدان استخدامها القوة في حق المدنيين، ودعا السلطات السورية إلى التخفيف من حدة الوضع الإنساني في المناطق المأزومة عن طريق وقف استخدام القوة ضد المدن المتضررة والسماح بوصول الوكالات الإنسانية الدولية والعاملين الدوليين في الشؤون الإنسانية إلى تلك المناطق على سبيل السرعة ودون عائق، وأن تتعاون بالكامل مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان،

وإذ يرحب بالإفادة الإعلامية التي قدمتها المفوضة السامية مؤخراً إلى مجلس الأمن بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية،

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يرحب أيضاً بالبيانات الصادرة مؤخراً عن الأمين العام والتي يدعو فيها السلطات السورية إلى أن توقف في الحال كل عنف ضد شعبها وأن تحترم حقوق الإنسان احتراماً كاملاً،

وإذ يؤيد البيانات الصادرة مؤخراً عن المفوضة السامية والبيان الصادر عن المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يعرب عن بالغ قلقه عقب البيان الصادر عن المستشاريْن الخاصيْن للأمين العام المعنيين بمنع الإبادة الجماعية وبالمسؤولية عن الحماية، اللذين رأيا أن حجم وخطورة الانتهاكات يشيران إلى احتمال جدي بأنه ربما تكون قد ارتُكبت جرائم ضد الإنسانية وما زالت ترتكب في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يضع في اعتباره البيانات الصادرة مؤخراً عن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي وعن جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي ومنظمات إقليمية أخرى يعربون فيها عن القلق بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية،

وإذ يضع في اعتباره أيضاً المساعي الدبلوماسية التي تبذلها عدة بلدان، بما في ذلك بلدان مجاورة،

١- *يرحب* بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن بعثة تقصي الحقائق التي أوفدتها المفوضية السامية[(١)] عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان دإ-١/١٦ المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١١، ويعرب عن قلقه البالغ إزاء الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة ويقرر إحالة التقرير إلى مجلس الأمن؛

٢- *يدين بقوة* الانتهاكات الخطيرة المستمرة لحقوق الإنسان التي ترتكبها السلطات السورية، بما في ذلك حالات الإعدام التعسفي، والاستخدام المفرط للقوة والعنف القاتل ضد المحتجين السلميين، وحالات الاختفاء القسري وغير الطوعي، والاعتقال التعسفي، والتعذيب والاضطهاد والترهيب المنهجيين للمحتجين السلميين وللمدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين؛

٣- *يعرب* عن استيائه إزاء الهجمات العشوائية المستمرة ضد السكان السوريين ويدعو السلطات السورية إلى أن توقف حالاً جميع أفعال العنف ضد سكانها؛

٤- *يكرر نداءه* إلى السلطات السورية بأن تنهي حالاً جميع انتهاكات حقوق الإنسان وأعمال العنف وأن تحمي سكانها وأن تمتثل تمام الامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي؛

---

(١) الوثيقة A/HRC/18/53.

٥- *يكرر نداءه الموجه* إلى حكومة الجمهورية العربية السورية بأن تُطلِق حالاً سراح جميع سجناء الرأي والأشخاص المعتقلين بصورة تعسفية وأن توقف حالاً أي ترهيب أو اضطهاد أو توقيف تعسفي للأفراد، بمن في ذلك المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان والصحفيين؛

٦- *يحث* السلطات السورية على ضمان وصول جميع الجهات الإنسانية الفاعلة وصولاً مناسباً من حيث التوقيت ومأموناً ودون عائق، وضمان المرور الآمن للإمدادات الإنسانية والطبية إلى داخل البلد؛

٧- *يحث أيضاً* السلطات السورية على السماح لوسائط الإعلام المستقلة والدولية بالعمل في الجمهورية العربية السورية دون قيود لا موجب لها، والسماح باستخدام الإنترنت وشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وأن ترفع الرقابة عن عمل المراسلين؛

٨- *يحث كذلك* السلطات السورية على السماح بإجراء حوار وطني شامل وذي مصداقية وحقيقي يجرى في جو يخلو من الخوف والترهيب، ويهدف إلى تلبية التطلعات والشواغل المشروعة لدى السكان السوريين تلبية فعالة كما يهدف إلى تعزيز وحماية حقوقهم الإنسانية؛

٩- *يشدد* على الحاجة إلى إجراء تحقيق دولي شفاف ومستقل وعاجل في الانتهاكات المدَّعاة للقانون الدولي، بما في ذلك الأعمال التي قد تشكل جرائم ضد الإنسانية، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال؛

١٠- يعزز النداء الموجه إلى السلطات السورية بالتعاون بصورة كاملة مع آليات مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ويعرب عن أسفه البالغ إزاء الافتقار إلى هذا التعاون من جانب السلطات السورية؛

١١- *يشجع* المكلفين بولايات في إطار الإجراءات المواضيعية المعنيين، كلاً في حدود ولايته، على مواصلة إيلاء اهتمام خاص لحالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية، ويحث السلطات السورية على التعاون مع هؤلاء المكلفين بولايات بما في ذلك عن طريق السماح لهم بالقيام بزيارات إلى البلد؛

١٢- *يقرر* أن يوفد بصورة عاجلة لجنة تحقيق دولية مستقلة، يعينها رئيس مجلس حقوق الإنسان، بغية التحقيق في انتهاكات قانون حقوق الإنسان الدولي في الجمهورية العربية السورية منذ تموز/يوليه ٢٠١١ وبغية تحديد الوقائع والظروف التي قد ترقى إلى مثل هذه الانتهاكات والقيام، قدر الإمكان، بتحديد هوية المسؤولين عن ذلك بقصد ضمان محاسبة مرتكبي هذه الانتهاكات؛

١٣- *يطلب* إلى لجنة التحقيق المذكورة آنفاً تقديم تقرير في أقرب وقت ممكن إلى مجلس حقوق الإنسان على أن تقدمه، على أية حال، قبل نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١،

ويوصي بإحالة الاستنتاجات التي تخلص إليها اللجنة إلى الأمين العام وإلى هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة؛

١٤- *يدعو* السلطات السورية والدول الأخرى ذات الصلة إلى التعاون مع لجنة التحقيق تعاوناً كاملاً؛

١٥- *يطلب* إلى المفوضة السامية تقديم الدعم الإداري والفني واللوجيستي الكامل المطلوب لتمكين لجنة التحقيق من الاضطلاع بولايتها؛

١٦- *يكرر* طلبه الموجه إلى المفوضة السامية بأن تقدم، في إطار حوار تفاعلي في الدورة الثامنة عشرة لمجلس حقوق الإنسان، تحديثاً شفوياً بشأن استنتاجاتها المتوصل إليها مؤخراً بشأن حالة حقوق الإنسان في الجمهورية العربية السورية؛

١٧- *يطلب* إلى المفوضة السامية وإلى رئيس مجلس حقوق الإنسان تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى المجلس في دورته التاسعة عشرة؛

١٨- *يقرر* إبقاء هذه المسألة قيد نظره.